

تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجاتس

تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجاتس

أ.د. ابراهيم بلحيمر

أستاذ التعليم العالي

المركز الجامعي، تيبازة - الجزائر

د. طارق قندوز

أستاذ محاضر

جامعة الجزائر 03 - الجزائر

الملخص:

تعتبر بيئة الأعمال التأمينية الوطنية الراهنة تحديات خطيرة، تتبلور في تداعيات العولمة المالية بشقيها، تبعات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وإفرازات بروتوكول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل من المسعى الحكومي للتفاعل والتأقلم مع المتغيرات الدولية على المحك. إن جدلية الإنخراط في فلك العولمة المالية، بما فيها فتح وتحرير سوق صناعة خدمات التأمين، كما ورد في إتفاقية الجاتس، أصبح واقع يفرض نفسه بنفسه لا يقبل الحيرة والتردد، وإنطلاقاً من طبيعة هيكل نظام التأمين الجزائري، تختلف التوقعات المتفائلة والمتشائمة حول الإنعكاسات، حيث يثير هذا الموضوع مسألة أن شركات التأمين الوطنية، لا تعمل بمنأى عن متغيراتها، لتلقي هذه الأخيرة بتحدياتها على عاتق الإدارة التأمينية للعمل على التكيف مع هذه الظروف، ومواجهة آثارها السلبية، والإستفادة من المكاسب التي تحققها. وفي هذا السياق، يرمي المقال إلى توصيف وتشخيص مؤشرات الأداء الإكتنابي للجزائر (حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإحتراق)، وذلك على ضوء الإصلاحات الهيكلية المنتهجة، وفي ظل آثار الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات.

كلمات مفتاحية: العولمة المالية، الجاتس، الإصلاحات الهيكلية، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإحتراق، سوق التأمين الجزائري

Abstract

A serious challenges are permeating the current business environment, is reflected in the financial repercussions of globalization, in both, the consequences of an agreement of services trade liberalizing, and discharge of partnership protocol with the European Union, which makes the endeavour of the government to interact and adapt to international changes at stake.

The dialectic of engaging in the orbit of financial globalization, including the opening and editing industry market insurance services, as outlined in the GATS, it became reality imposes itself, and does not accept the confusion and hesitation.

Basing from the nature of the structure of the Algerian insurance system, optimistic expectations and pessimistic about the implications are different, where this subject raise the issue of the national insurance companies, not working far from its variables, for receiving its challenges on the insurance administration to work to adapt to these conditions, and the face of its negative effects, and take advantage of the gains achieved.

In this context, the article aims to characterize and diagnose the underwriting performance indicators of Algeria (volume of premiums written, density ratio, penetration rate), in light of the adopted structural reforms, and in light of the effects of the general convention of the liberalization of services trade.

Keywords: financial globalization, GATS, structural reforms, the volume of premiums written, density ratio, Penetration rate, Algerian insurance market.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجاتس

مقدمة

على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية (المصارف، التأمينات، البورصات، ... إلخ)، بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة وحركية العولمة المالية، ويعتبر النمو الهائل والمضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الراسمائل المستثمرة في الأصول المالية بشكل ملحوظ ومحسوس، فحجم المعاملات المالية زاد وتجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي، والإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي من أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية.

وفي هذا الخضم، تزايدت وتعاضمت قيمة نشاط التأمينات في الآونة الأخيرة، بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات المالية، من خلال ما عرف باتفاقية الجاتس الرامية إلى إلغاء كل أشكال الدعم والحماية الحكومية، وقد قطعت الدول المتقدمة أشواطاً كبيرة في مجال الصناعة التأمينية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، التي أخضعت هذا القطاع لمنطق إقتصاد السوق، المرتكز على تطبيق القواعد المنهجية العلمية الصحيحة فيما يتصل بنشر البصيرة الضمانية، ووفرت لها المناخ الملائم للإستغلال الأمثل والإستخدام العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج (رأس المال الفكري، السيولة المالية، الأساليب التسييرية، شبكة المعلومات والإتصالات، ... إلخ).

عرف مسار قطاع التأمين الجزائري العديد من التحولات والتطورات منذ غداة الإستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بالموازاة مع طبيعة الأنظمة والمناهج الإقتصادية المتبعة في البلد، تأثراً بما يشهده العالم من أحداث وتغيرات، وما تمليه الدول المتطورة على الدول المتخلفة، وبعد إتجاه العالم المتقدم نحو تحرير تجارة الخدمات المالية، والتوجه العام نحو العولمة المالية بما فرضته من تعديلات على مستوى القوانين والتشريعات لتشمل دولاً نامية عديدة، كان من بينها الجزائر التي تخلت عن الإقتصاد المخطط بعد ما تأكد فشله الذريع، وتوجهت نحو إقتصاد السوق، الذي إستلزم إزالة مختلف الحواجز أمام حرية دخول وخروج عوامل الإنتاج.

ترتب عن موجة الإصلاح الليبرالي لصناعة التأمين الوطنية منتصف التسعينيات من القرن الفارط، تعاظم دور القطاع الخاص كرافد تنموي، ويمكن إعتبار الإطار القانوني الجديد 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للتنظيم 07/95 الصادر يوم 25 جانفي 1995، محاولة لإيجاد أجهزة إشراف ورقابة تساهم في تنمية وتطوير أداء القطاع والنهوض بتنافسيته، وفتح السوق أمام المبادرات الفردية وتأدية الأدوار المنوطة به على أكمل وجه، لإعطاء دفعة قوية لعملية التنمية، وذلك بعد رفع وإنهاء الإحتكار العمومي الذي فرضته الدولة منذ عام 1966، من خلال ممارسة جميع أنواع التأمين دون تخصص.

إنّ الحكومة الجزائرية تساورها شكوك مريبة بشأن كلا من إتفاقية الجاتس، وقد أعربت عن قلقها حول هذه القضية في العديد من المناسبات، والحقيقة أن الجزائر تخشى بأن تكون هذه البروتوكولات خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل، دائم بسبب قوتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية الهائلة، فهي لا تريد أن تكون في موقف ضعيف تدعن لإملاءات الدول الإمبريالية، لكن ومع بروز بعض الأقطاب خصوصاً الأسبوية ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل الصين والهند، أو ما يعرف بالإقتصاديات الصاعدة، بدأت موازين القوى تتغير في معادلة اللعبة، وأضحى تلك البلدان المترددة كجزائر، تقبل بمواجهة هذه التحديات وفتح سوقها أمام المنافسة الأجنبية، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن أية دولة تنضم للفضاء التجاري الدولي، فإن عليها أن تقبل هذه الإتفاقية برمتها ولا يمكنها الإنتقاء والقبول فقط بالأجزاء التي تراها أكثر نفعاً لها وأقل خطراً عليها.

إنطلاقاً من تشخيص تلك الأوضاع والظروف، يتخلل سوق التأمين الوطني صعوبات داخلية عديدة، ومعوقات خارجية متعددة حالت دون تطوره وتقدمه، لاسيما معاناته من نقص مستوى الوعي، يضاف إلى ذلك النظرة التحريمية السائدة لدى شرائح واسعة من التركيبة السكانية، بحيث يغذي هذه المشاكل تلك التحديات الخطيرة التي تلقي بظلالها على إزدهار وإنتعاش القطاع، حيث



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجزائر

تطرح إنعكاسات إتفاقيات الجاتس عدة تساؤلات حرجة، حول مدى جهوزية وإستعداد التعامل الوطني لصياغة إستراتيجيات المقاومة والإستعداد، وآليات التصدي والصمود لمواجهة المنافسة الأجنبية.

وفي هذا الإطار، بدأت المعالم الجوهرية للملامح معضلة البحث تبرز بكافة أبعادها وتبلور بجميع جوانبها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة الإشكالية التي تطرح نفسها بإلحاح كالتالي:

هل تعتبر الإتفاقيات العامة لتحرير تجارة الخدمات كمظهر من مظاهر العولمة المالية، فرصة لإنتعاق قطاع التأمين الجزائري أم تكريس لتبعيته؟.

في سياق متصل، يستقي وينهل هذا البحث أهميته العلمية وفائدته العملية، أنه عند إستقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والإحتراق، نجد مكانة الجزائر ضمن ترتيب سوق التأمين العالمي بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية، حيث يبقى إنتاج ونتائج صناعة التأمين ببلدنا ضعيفة ومتواضعة من حيث حجم الأقساط المكتتبة، سواء في جانب تأمينات الحياة أو غير الحياة، بيد أن السلطات تراهن على حزمة القوانين والتشريعات وعلى هيئات الإشراف والرقابة، للنهوض بالقطاع وتحسين مركزه التنافسي مقارنة بالأسواق الدولية، خصوصا في غضون معطيات وطروحات المرحلة القادمة، فالمستقبل يحوي في طياته هالة من المخاطر والتحديات المنتظرة التي تنعكس سلبا على أداء قطاع التأمين الجزائري، تضعه في وضعية صعبة ومأزق خطير، كما يتضمن العديد من المكاسب المحتملة والفرص المرتقبة التي تنعكس إيجابا على شركات التأمين الوطنية.

اخور 1/ محاذير العولمة المالية (المفاهيم والأسس)

1- ظاهرة العولمة المالية بتهديداتها ومكاسبها

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بظاهرة العولمة المالية Financial Globalization، بسبب التطور التاريخي وتباين الإتجاهات والتصورات حول حيثياتها، وعموما يقصد بها <<عملية مرحلية لإرساء سوق شاملة وحصريّة للرساميل، تضمحل فيها جميع العوائق الجغرافية والتنظيمية، لينتشر بذلك تحرير التدفقات المالية، بقصد تأمين أفضل توزيع لمختلف مظاهر الرساميل، بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في خضم البحث عن أعلى العوائد وأدنى الأخطار>>⁽¹⁾، أو <<ظاهرة مرتبطة بالتطور والتراكم المضطرد في رأس المال>>، ويقصد بها أيضا <<النتائج الأساسية لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالإنتعاق المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية>>⁽²⁾، وتشير أيضا إلى <<التطور الضخم في حجم التعاملات المالية على الصعيد الدولي، والتي تتجه نحو توحيد أسعار المنتجات المالية، بمختلف الأسواق المالية العالمية>>⁽³⁾، ويقصد بها كذلك <<خريطة مالية معقدة عبر خطوط الطول ودوائر العرض المالية، تسيطر عليها وحدة الزمان والمكان والعمليات مفتاحها أدوات وأسواق مالية متجددة ومتحررة، وهي تعميم للصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات بقيادة رأس المال عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حاليا، وهي في العمق ديناميكية الرأس مالية، التي تعبر عن تطلعات رأس المال والشركات متعددة الجنسيات>>⁽⁴⁾.

إذن يمكن أن نكتشف ونستشف أن العولمة المالية تتمثل في إلغاء العقبات التنظيمية والجغرافية، التي تحول دون إرساء سوق عالمية موحدة ومنفتحة، تضمن حرية تدفق رؤوس الأموال، ورفع وتيرة ديناميكيتها بما يحقق للمستثمرين تعظيم إيراداتهم بأدنى التكاليف. وعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تحولات هيكلية عميقة وتطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية، كتوسع نطاق النشاط المصرفي، وبزوغ ظاهرة المنافسة المحتدمة فيما بين المؤسسات المالية، على غرار البنوك والتأمينات، بحيث عملت كحافز للتسريع من حركية العولمة المالية⁽⁵⁾.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجزائر

مما سبق يمكن إيجاز وتلخيص أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية فيما يلي⁽⁶⁾:

- عجز الأسواق الوطنية عن إستيعاب الكميات الضخمة من المدخرات المالية Financial Savings، فإتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص إستثمار أكثر جاذبية من منظور التكلفة والعائد، فحدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.
- إستحداث حزمة من الأدوات المالية لحماية المستثمرين من مخاطر التقلبات الحاصلة في أسعار العملات وأسعار الفائدة، على غرار المشتقات Derivatives التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتشمل المبادلات Swaps، المستقبلات Futures، القاعدة Colles، الخيارات Options.
- التطور المذهل الحاصل في تقنيات المعلومات والاتصالات، التي إختصرت المسافات الزمنية وإختزلت الحدود الجغرافية Geographical Boundaries، فقد أسهمت بشكل مجدي في عقلنة القرارات الشرائية والبيعية، وترصد تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.
- النمو المضطرب في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول والموارد المالية بشكل محسوس، فحجم المعاملات المالية تجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي.
- الإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي الوطني والدولي، خصوصا مع السماح للمقيمين وغيرهم، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، وإستخدامها دون تقييد في إتمام المعاملات الجارية.

2- الإتفاقيات العامة لتجارة الخدمات

تعتبر الإتفاقيات العامة لتجارة الخدمات حدث إقتصادي كبير بأبعادها المختلفة، فهي أول آلية يتم بشأنها إتفاق متعدد الأطراف بغرض تنظيم التجارة الدولية في الخدمات⁽⁷⁾، وقد لعبت الدول المتقدمة أهمية بالغة في إدراج موضوع تجارة الخدمات ضمن الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأورجواي عام 1993، التي أسفرت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، وتم توقيع الـ GATS بموافقة 70 دولة في عام 1997، على أن يبدأ سريانها في عام 1999، وبالنسبة للدول النامية فقد إختلفت آراؤها من رافض وقابل لإخضاع التجارة الدولية في الخدمات للجات، إذ إعتبرته معظم الدول تهديدا مباشرا لمصالحها، وتقليصا لسيطرة الأجهزة الوطنية على القطاعات التي يشملها التحرير، غير أن الدول الصاعدة إتخذت موقفا مغايرا، إذ ساندت التوجه الداعي إلى التحرير، نظرا لتمتعها بميزة عالية في هذا القطاع.

وينصرف مفهوم الجاتس >>عملية إتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات إلى السوق المحلية، والتقليل من تحيز إتجاههم وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية>>، وتشير أيضا إلى >>حرية إنتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، وإختيار أي مورد للخدمة بالطريقة التي يعرض بها خدماته، وعليه فإن المعنى ينصب أساسا إلى إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود على خدمات محددة بذاتها، سواء كان مقدمها مورد محلي أو أجنبي>>⁽⁸⁾.

مما سبق يتضح أن تحرير التجارة غير المنظورة لها ضوابط تحكمها تختلف عنها في حالة السلع المادية، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود وتعريفات جمركية، وإنما تأتي القيود من خلال القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة، وهذه هي القيود التي سعت الإتفاقية إلى إزالتها أو تخفيفها، بحيث يمكن التوصل في نهاية المطاف إلى نظام التبادل الحر⁽⁹⁾.

تتسم الإتفاقيات العامة لتجارة في الخدمات بنطاق شامل في تغطية كل ما يتعلق بالخدمات، بما في ذلك إنتاجها وتسويقها، ولقد حدّد الإطار الخاص بالتجارة في الخدمات في مادته الأولى المقصود بالخدمات، حيث أن المصطلح يغطي مجالا واسعا من الأنشطة،



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة المجانس

ولقد قسمت هذه الأنشطة إلى 12 قطاعا، تعكس الجوانب التجارية والفنية الخاصة بها، وهي ملزمة لكافة الدول التي تنضم إليها، تم تفريعها إلى 155 قطاع فرعي (1- خدمات الأعمال التجارية بما في ذلك الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب كالحاماة والحاسبة والمراجعة، 2- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، 3- خدمات التسديد والخدمات الهندسية، 4- خدمات التوزيع، 5- خدمات التعليم، 6- خدمات البيئة، 7- الخدمات المالية (البنوك، التأمين، سوق المال)، 8- الخدمات الصحية والطبية، 9- خدمات السياحة والأسفار بكافة أشكالها، 10- الخدمات التعريفية والثقافية والرياضية، 11- خدمات النقل (البري، البحري، الجوي)، 12- الخدمات الأخرى)⁽¹⁰⁾.

وفيما يخص القطاع المالي فيشمل مايلي:

- خدمات التأمين بكافة أنواعها (التأمين المباشر، إعادة التأمين، أعمال الوساطة والسمسرة المتعلقة بعمليات التأمين وإعادة التأمين، والخدمات المساعدة للتأمين مثل خدمات تقسيم المخاطر ومواجهة الكوارث).

- الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى باستثناء أنشطة البنوك المركزية، وتشمل خدمات الإقراض بكافة أنواعه وأغراضه بما فيها القروض الاستهلاكية والإئتمانات العقارية وتمويل العمليات التجارية، خدمات التأجير العادية والتأجير التمويلي، خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها بطاقات الإئتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية، خطابات الضمان والإتمادات المستندية والتسهيلات المصرفية، خدمات إصدار الأوراق المالية والترويج لها، الوساطة وأعمال السمسرة المالية، إدارة الأصول المالية (الأرصدة النقدية، محافظ الأوراق المالية، خدمات الإيداع وحفظ الأمانات) وأنواع الإستثمار (صناديق الإستثمار، صناديق التأمين)، النقد الأجنبي، المشتقات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها، أدوات سعر الفائدة والصرف، الأوراق المالية القابلة للتحويل، خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.

تقوم إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ الأساسية والإلتزامات العامة التي يجب مراعاتها عند تطبيق البنود على النحو التالي: الدولة الأولى بالرعاية، الشفافية، التدرج في تحرير الخدمات، زيادة مشاركة الدول النامية، التغطية والشمول، عدم السماح بالإحتكارات والممارسة التجارية المقيدة.

المحور 2/ قطاع التأمين الجزائري من التخطيط إلى الإنفتاح

يهدف المحور إلى الوقوف على وزن سوق التأمين الجزائري ضمن الخريطة الدولية للفترة 1995-2012، ويمكن مناقشة تضاعيف هذا المحور من خلال إدراج الجداول أسفله، والتي تحوي في طياتها أجوبة لعدة تساؤلات يمكن إثارتها:



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجائز

جدول -1- المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995-2012

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	إجمالي الأقساط: مليون دينار
31311	28985	21783	19489	17139	16027	15600	15068	13028	
71	68	72	88/69	68	66	66	64	-	الترتيب العالمي
13.03	11.37	8.96	8.52	8.36	9.42	9.43	9.79	9.74	معدل الكثافة: دولار للفرد
82	83	83	88/82	80	81	79	75	-	الترتيب العالمي
0.59	0.64	0.52	0.49	0.54	0.59	0.58	0.58	0.67	معدل الإحترق (%)
85	86	88	86	80	84	81	76	-	الترتيب العالمي
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
99900	87300	80660	77339	67884	53789	46474	41620	35758	إجمالي الأقساط: مليون دينار
67	64	61	70	65	71	68	64	65	الترتيب العالمي
34.3	33.0	32.8	32.0	31.0	22.5	16.84	16.58	15.12	معدل الكثافة: دولار للفرد
81	81	81	82	80	82	81	80	81	الترتيب العالمي
0.67	0.7	0.8	0.7	0.61	0.57	0.55	0.55	0.6	معدل الإحترق (%)
85	80	67	86	86	61	86	87	86	الترتيب العالمي

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيحما السويسرية، 2013

من الجدول أعلاه، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية⁽¹¹⁾:

1- مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة

ارتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1%، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على إرتفاع بنسبة 11% أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7% مقارنة مع عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الإرتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايين دينار سنة 1994، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37% (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 66%، أي أن رقم الأعمال إنتقل من 13028 مليون دينار تترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي 100 مليار دج تترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا إنتعاشا بإنتاج إضافي قياسي مقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب إرتفاعا وإنتعاشا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجزائر

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الاعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي عن ثمره الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة إلى التحسّن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03% تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61% فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقيا، والسادس على النطاق الإقليمي أي عربياً. إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الإكتسابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة إستفهام وتعجب عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليهما المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الإستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2- مؤشري الإختراق والكثافة

إنّ مؤشر الإختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49% عام 2000 إلى 0.8% عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67% عام 2012 مترجما بذلك الرواق 85، ليظل بعيدا تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدره بـ 6.5%، 3.65%، وهذا مقابل معدلات أكثر إرتفاعا لدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1%، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـ 21 وتعاضديته بنسبة 3% فقط في تمويل الإستثمار الوطني، وقد تراجع هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها إنتقلت من 3.8% سنة 1995 إلى 3.6% سنة 2005 و 3.4% سنة 2006 لتسجل 3% فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للإستثمار قد إرتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و 66.2 مليار دينار و 140 مليار دينار سنة 2011، أما الإستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية للإستثمار منذ سنة 2001، فقد إنتقل من 580 مليار دينار سنة 1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الآخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الإكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للسكان عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث إنتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 655.7 دولار للسكان.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومجالاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى بإستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجزائر

التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. وفي نفس الوقت، هناك إمكانات استثمارية ضخمة يتمتع بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

وقد أكد إتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايين دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الإرتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، و بروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكنا. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توازن في المحفظة التأمينية، على إعتبار أن الإرتفاع في رقم الأعمال مدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8% من البنية العامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2% فقط.

أخو 3/ إفرات وتبعات إتفاقية الجاتس بين المساوي والمحسن

1- الأثار الإيجابية المحتملة للجاتس

- على مستوى الأنظمة الإقتصادية الجزئية، يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى تحوّل ساحة التأمين الجزائري بشكل إيجابي إلى سوق منافسة حرة بدل الإحتكار، بدخول أعتى الشركات العالمية، ذات التقنيات عالية المستوى للمزاحمة والتباري مع الشركات العمومية والخاصة، فهذا الإفتتاح سينبثق عنه:
 - تحفيز نمو الشركات الوطنية بتوزيع أحماد التغطيات، وأوسع الضمانات، وتحسين العمليات بشكل دؤوب، وعلى أساس تنافسي، من باب ضغط الضرورة والحتم اللازم، وتوسيع السوق سيؤدي أيضا إلى تنوع الطلب التأميني، وبالتالي إصدار وثائق جديدة تزيد من حجم العلاوات.
 - تبنى الأدوات الإبتكارية في صناعة القرارات، والمتعلقة بتطوير المحافظ التأمينية المتواجدة، حتى تكون مستوفية للمقاييس الدولية، فالناظر إلى تركيبتها يجد أنها تقليدية لا تستجيب لإنتظارات الزبائن.
 - زيادة ممارسة أنشطة الخدمات المساعدة، على غرار مكاتب الخبرة والإستشارة والمعانة والتسوية، وكلها تقدم خدماتها بالدرجة الأولى إلى طالبي التأمين، وهذا سيؤدي إلى توسيع الطاقة الإستيعابية للسوق.
 - تدنئة التكاليف كصمام أمان لخوض غمار الحروب التجارية السعرية، وهو أمر من شأنه زيادة نجاعة تنافسية المنتج التأميني الوطني، بما يكفل مجاراته للمنتج الأجنبي من منظور الكفاءة والفعالية.
 - إنتعاش سوق الوساطة، من خلال إستحداث قنوات ومنافذ توزيعية أخرى، خاصة عن طريق الشبكة البنكية والبريدية كنقاط بيع، حيث يرتقب أن تؤدي إتفاقية الجاتس إلى إنشاء الأجانب لفروع ووكالات السمسة.
 - الجاتس بوابة عبور تفتح آفاق واسعة للتسويق التصديري لخدمات التأمين، في وجه الشركات الوطنية بإتاحة الفرصة للمسبيين للتفكير الجدي في إقتحام الأسواق الإفريقية والعربية، وذلك في خضم موجة التكتلات والإندماجات وفي ظل التواجد الأجنبي، الأمر الذي يسفر عنه تمدد دائرة سوق التأمين الجزائري.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجزائر

- تحسين تسيير الموارد البشرية يكسب الشركات الوطنية التفوق على المنافسين، كما أن إحتكاك العمالة المحلية بالكوادر والأطر الأجنبية المحترفة، ينجر عنه توفير الخبرات المصقولة والإطارات الماهرة والكفاءات المهنية والمعارف المؤهلة قانونيا وإداريا، لضمان قدرتها في مزاولة أعمالها بنجاح، كالتسوية في معاينة الحوادث، ومعالجة وتسوية ملفات الضحايا المتضررين جسمانيا وماديا.

- الإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتدعيم الشبكة المعلوماتية بأنظمة متطورة في مجال الأرشفة الإلكترونية، والربط بين كل المصالح التجارية بشبكة الألياف البصرية، التي تسمح بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالزبائن.

- نية وعزم الحكومة إلهاء الإحتكار العمومي لبعض فروع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وخصوصا منظومة التأمين الصحي، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة كالربو وداء السكري وإرتفاع الضغط الدموي وغيرها، بفسح المجال للمنافسة وفق معايير إقتصاد السوق، ويكون ذلك بالرهان على الشراكة الأجنبية، فالصندوق رغم محاولات تجويد أدائه، فهو يعاني من خلل تسييري مزمن.

وعلى الصعيد الكلي، يفضي تحرير تجارة الخدمات المالية، إلى رفع كفاءة الجهاز التأميني، وترقية حجم الإكتتاب، في إطار تقديم عنصر الجودة على عنصر الكمية، من خلال المضامين التالية:

- تطوير ودعم نظم الإشراف وأساليب الرقابة، فتزيد فعالية الأداء في المدين القصير والطويل، حيث تعتمد على مجموعة من الأسس الفنية والرياضية، وذلك بالعمل على توحيد المقاييس لضمان تطبيقها في كافة الدول الأعضاء، عن طريق التأكد من رأس المال، الإحتياجات والمخصصات، الديون الفنية، الملاءة المالية، التي تعكس سلامة المركز الربحي ومتانة السيولة المالية للشركات، للوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق.

- إثناء الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، كمحصلة للجهود الترويجية للشركات الوطنية والأجنبية، بإعتبار أنها من العوامل المؤثرة في دالة الطلب على بوالص التأمين، وهذا سينمي الإيرادات ليؤثر إيجابيا على الإقتصاد الوطني، سواء على صعيد التراكم الرأسمالي للإستثمار أو حماية الأصول العامة والخاصة.

- ميلاد نمط تنافسي جديد يتمثل في المنافسة بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني، نتيجة إنسياب وتدفق شركات التكافل العالمية لاسيما الخليجية والماليزية، وهذا حتما سيؤدي إلى إرضاء المتطلبات الدينية الراسخة.

- الإسراع في تجسيد وبلورة الإصلاحات، وتحسين مناخ الأعمال، الذي تعمل فيه الشركات تماشيا مع التطورات العالمية، لتمكين الشركات من تحقيق التكيف والتأقلم للوصول إلى المستويات العالمية.

رغم وجود درجة معينة من المنافسة التسويقية، إلا أن معظم الشركات المحلية تتمتع بشكل أو آخر بنوع من الحماية، وهي تعمل في ظل ظروف لم تجعلها تشعر نسبيا بالتهديدات حتى الآن، ولذا فإنه يتحتم عليها التأهب للعمل في بيئة أكثر تنافسية في المستقبل المنظور، ويشير واقع النظام التأميني الجزائري بهيكلة الحالي، وطبيعة الخدمات التي يقدمها، أن التوقيع على إتفاقيات الجاتس كضرورة وليس إختيار، سترك آثار سلبية، لأن خدمات الدول المتقدمة تمتلك مزايا تنافسية تنمو مع التكنولوجيا المتحكم فيها.

2- الإنعكاسات السلبية المرتقبة للجاتس

على مستوى الأنظمة الإقتصادية الجزئية، يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية، إلى التوجس خيفة من المنافسة غير المتكافئة وغير العادلة مع شركات التأمين العملاقة، والتي تتمتع بالدراية الفنية والسيولة المالية والعمالة الماهرة وتنوع خطوط إنتاجها، بل وتحمل في طياتها أفكار الهيمنة والتغلب، فموضوعيا ستميل الكفة لصالحها، ونذكر هنا مصادر القلق المرتقبة:

- إقبال شرائح واسعة من طالبي التأمين، على التعامل مع فروع الشركات الأجنبية، نظراً إلى المستوى الرفيع والقياسي للخدمات التي تقدمها، علاوة على أن منسوب الثقة في المنتج الأجنبي يفوق المحلي ضعيف الأداء، وهذا سينجر عنه سيطرة واضحة للأجانب، نظراً لما يمتلكونه من إمكانيات بشرية وموارد مالية.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجائز

- بسبب المنافسة السعرية، والتسابق نحو تخفيض ثمن القسط بين العارضين، فإن ذلك يحوي في ثناياه، خصوصا في الأجل المتوسط تآكل رؤوس الأموال والإحتياطيات، وبالنسبة لشركاتنا التي ليس لها نفس طويل، لن تقاوم مجازاة الأجانب، الأمر الذي يهدد مصالح وحقوق حملة الوثائق، بل وحتى الإقتصاد الوطني برمته.
- من المحتمل أن تقوم الشركات الأجنبية بخدمة القطاعات المرحة لها من السوق فقط، والتي يشار إليها بالإختيار المفضل، وما يحملة ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة إلى قطاعات ومناطق معينة.
- الوساطة في سوق التأمين الجزائري هشة، بينما في الدول المتقدمة نجدها تحوز مكاتب للوساطة وللإستشارة وللخبرة الإكتوارية متطورة، وسيؤدي هذا إلى إحتلال الأجانب بكل سهولة هذا الجزء المهم.
- يشير واقع الشركات الوطنية وهي في عقر دارها، أنها غير مهيأة للصدود في وجه المنافسة الأجنبية الغازية ذات الإلتزام طويل الأمد، نظرا لضآلة رؤوس أموالها، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تفشي أشكال المنافسة الضارة والمدمرة، فالمواجهة والإصطدام المباشر قد يدفع العديد منها إلى الإفلاس أو سيتم شراؤها، وإزاحة شركاتنا عن مواقعها سترتب عليه عواقب وخيمة على الإقتصاد الوطني.
- وعلى الصعيد الكلي تفضي الرياح العاتية لتحرير تجارة الخدمات المالية إلى:
- إضعاف وإرباك دور هيئات الإشراف والرقابة، بفقدان حرية التصرف، وتقليص وتقييد صلاحياتها القانونية والتنظيمية، في منح الإعتماد لتأسيس فروع الشركات الأجنبية، أو الإفلاس والتسوية القضائية Bankruptcy، ... إلخ، خصوصا وأن التأمين قطاع تمارس الدولة بشأنه الحق في سلطتها التشريعية.
- ستكون تبعات مطالبة الجزائر بفتح أسواقها على موردي خدمات التأمين، ذات تكاليف باهضة على الخزينة العمومية، لاسيما وأن طبيعة سوق التأمين متقلب بتقلبات النظام المالي العالمي.
- لا محالة سيتسبب تحرير تدفقات الإستثمار الأجنبي، وحركة دخول وخروج رؤوس الأموال وترحيل الأرباح، في حدوث أزمات فجائية خطيرة وإهميار بنيان الإقتصاد، لأن الشركات العالمية تضرب فقط على وتر الربحية، بشكل مفرط ومبالغ فيه وفق قواعد غير أدبية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الشاملة بل يجد منها⁽¹²⁾.
- مما سبق، يعيش سوق التأمين الجزائري الناشئ فترة إنتقالية للعمل وفق قوانين الإقتصاد الليبرالي، فهو يحتاج إلى تأهيل راديكالي، حتى يواجه المنافسة الأجنبية ويتحمل أوزار الإنفتاح بالصورة المطلوبة، وحتى تكون له القدرة على إمتصاص أي صدمات مالية، فمثلا عند إجراء مقارنة بين رائدي السوق الإمبريكي والجزائري في بعض المؤشرات الأدائية، نجد مجموعة AIG يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1919، ووصل عدد موظفيها 116 ألف موظف في 130 بلدا، وبلغ رأسمالها الإجماعي 7.2 مليار دولار، وبلغت عائداتها 72 مليار دولار عام 2012، والشركة SAA يعود إنشائها إلى عام 1963، ووصل عدد موظفيها 3963 عامل، وبلغت عائداتها 23.1 مليار دينار، وبلغ رأسمالها 20 مليار دينار سنة 2012⁽¹³⁾.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجزائر

الخاتمة:

إن كانت العولمة المالية تمثل تحد خطير لإقتصاديات الدول النامية كـالجزائر، فمما لا شك فيه أن إتجاهاتالاقتصاد العالمي، والذي تدعمه الدول الصناعية الكبرى والكيانات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تركزت في السنوات القليلة الماضية على ممارسة الضغوط على الدول النامية، لتسهيل النفاذ إلى أسواقها، عن طريق إلغاء أنظمة الحماية وفتح المجال أمام الخدمات المالية لدخول هذه الأسواق، وسوق التأمين الجزائري يتعرض بصورة كبيرة للمنافسة المحلية، والتي تتمثل في مجموعة من الكيانات صغيرة ومحدودة الحجم، مع الشركات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات مالية وفنية عالية جدا، ولديها أنظمة متقدمة في كافة مجالات الأنشطة التأمينية.

لحد الآن ما زالت المفاوضات الثنائية والمتعددة جارية للإنضمام إلى صرح المنظمة العالمية للتجارة، فتوجد مخاوف وهواجس محتملة من تداعيات العولمة المالية في مجال التأمينات على الشركات الوطنية، التي تعاني من تأخر وعجز كبيرين مأساويين غير مرغوب فيهما، بسبب عدم جاهزية هذه الأخيرة على خلفية الإستعداد بالقدر الكافي للدفاع والهجوم لمخاراة نظيرتها الأجنبية وبالخصوص الأوروبية، التي عبرت عن رغبتها القوية في النشاط بالسوق الجزائري، مما يضيق الخناق على المتعامل المحلي في الإستحواذ على السوق، لأنها ستعرض لضربات تدميرية موجعة من أصحاب الشركات العالمية الكبرى وفقا لما أشارت إليه التحليلات.

تتمثل أهم المحاسن والمزايا المرتقبة من إنعكاسات العولمة المالية على صناعة التأمين الوطنية، في أنها تسمح لشركاتنا بتحقيق الإستفادة من الخبرة الواسعة للأجانب في ميدان التأمينات، من خلال الإنفتاحالإقتصادي على سوق التأمين الجزائري، وكذلك من خلال الإنتفاع من الخبرة الإدارية والفنية المفيدة في تنويع المحفظة الإنتاجية عن طريق الإحتكاك أو الشراكة أو الإندماج، الأمر الذي يضع مسؤولي هذه الهيئات على المحك الحقيقي، وعبء ثقيل لمسيرة ومواكبة هذه التبعات والمستجدات.



تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري حالة الجاتس

قائمة المراجع:

- (1) Dominique Plihon: Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997, p.68
- (2) عبد المطلب عبد الحميد: العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص.33
- (3) Martin P. and Helene R: Globalization and emerging markets, CPREDP 3378, London, UK, 2002, p.3
- (4) عماني لمياء: العولمة المالية (ديناميكية رأس المال المالي وتطوعاته)، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، العدد 31، المجلد 2، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص.217
(<http://revue.umc.edu.dz/ancien-site-de-la-revue/index.php/component/attachments/download/44>)
- (5) لمزيد من التفصيل أنظر إلى:
- صالح مفتاح: العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص.205 (<http://www.webreview.dz/IMG/pdf/18.pdf>)
- جبار محفوظ: العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، الجزائر، 2002، ص.183-185
- (6) لمزيد من التفصيل أنظر إلى:
- رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص.80-81
- شذا جمال خطيب: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص.17-19
7 (http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm (Consulté le 22-1-2012))
- (8) صفية أوبوكر: أثر الجاتس على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي (فرص وتحديات)، الدوحة، قطر، 2003، ص.104-105
- (9) صفية أبو بكر: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسبوط، مصر، 2003، ص.971-972
- (10) حسين عبديد: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سلسلة أوراق إقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص.4
- (11) لمزيد من التفصيل أنظر إلى المراجع العلمية التالية:
- رشيد بوكساني: إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص.57-59
- Mokhtar Naouri: Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001, p.16
- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (<http://www.suisse.com/Sigma>)(Consulté le 5-3-2011)
- Bulletin des assurances (N°14/2011)(<http://www.cna.dz/bulletin14/pdf>)(Consulté le 1-7-2011)
- Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007, pp.18-19
- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008, p.49
- François-Xavier Albouy: L'Algérie est un marché facile à développer, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006, p.21
- Abdelmadjid Messaoudi: Libéralisation, Conseil national des assurances, 4^{ème} Forum des assurances d'Alger, Hôtel El Aurassi, 2005
- Abdelmadjid Messaoudi: Situation et défis du secteur des assurances, 4^{ème} Forum des assurances d'Alger, Hôtel El Aurassi, 2005
- (12) تمت القراءة الحوصلية بالإستعانة بالمادة العلمية التالية:
- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين: إستراتيجية الإندماج في الديناميكية التأمينية الدولية أنظر إلى الموقع الإلكتروني (<http://www.uar.dz>)
- ناصر دادي عدون: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار محمدية العامة، الجزائر، 2003، ص.165-168
- مليكة زغيب: إنعكاسات العولمة المالية على المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 4، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص.218-219
- محمد زيدان: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، العدد 3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص.138-140
- صفاء محمود: أثر الجاتس على المنافسة التسويقية لشركات التأمين العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسبوط، مصر، 2003، ص.200-202
- صلاح السمسطاوي: التأمين والمنافسة المرتقبة في ظل إتفاقية الجاتس، مجلة مصر للتأمين، العدد 57، القاهرة، مصر، 1995، ص.16-21 (بتصرف)
- (13) الموقع الإلكتروني للمجموعة الإمبريكية الدولية (<http://www.aigcorporate.com>)، والموقع الإلكتروني للشركة الوطنية للتأمين (<http://www.saa.dz>)

